دراسات إفريقية

2024

جمهورية مالى

إعداد
جبريل الكتبي

الفصل الأول: جمهورية مالي

الموقع الجغرافي والسكان

جمهورية مالي هي دولة غير ساحلية تقع في غرب إفريقيا وتحدها الجزائر شمالا والنيجر شرقا وبوركينافاسو وساحل العاج جنوبا وغينيا من الغرب الجنوبي، والسنغال وموريتانيا في غربا. وتبلغ مساحته أراضيها حوالي 1,240,000 كم

يبلغ سكان كالي حوالي 17 مليون نسمة وفقا لتقديرات البنك الدولي 2014م ، ويعيش 73% من سكان مالي في مناطق ريفية، في حين يسكن المدن 27% من السكان فقط. ونجد معظم السكان الأصليين يقطنون في قرى صغيرة في الجزء الجنوبي من البلاد،

اللغة الرسمية في مالي هي الفرنسية، لكن توجد أكثر من 40 لغة أفريقية تستخدم على نطاق واسع أيضا من قبل جماعات العرقية المختلفة. يستطيع حوالي 80٪ من سكان مالي التواصل بلغة البامبارا، وهي لغة التواصل المشترك ولغة السوق، كما يستخدم السكان لغة التكرور واللغة الفولانية، بجانب لغات محلية أخرى. ويتحدث العرب اللغة العربية، ولكن الطوارق يتحدثون لغة تماشك البربرية.

يعتنق 90% من سكان مالي الإسلام (المذهب السني المالكي) وتنتشر الطرق الصوفية خاصة التيجانية والقادرية في مناطق كثيرة من البلاد ،وتحتل المسيحية المرتبة الثانية بنسبة 5% (ثلثي المسيحيين من الرومان الكاثوليك والثلث الآخر من البروستانت). وتصل نسبة الديانات المحلية 5.%

تشكل أهم العرقيات في مالي الماندى 50% من إجمالى السكان ، وعرقية الساراكولى 17% والفولانى 12% والصنغاى 6% والطوارق والعرب نحو 10 % والعرقيات الأخرى تمثل 5 %

المبحث الأول : النظام السياسي وأبرز التنظيمات السياسية

الرئيس المالي أرفع مسؤول في الحكومة، و نظام الحكم في مالي ديمقراطي جمهوري، فالسلطة التنفيذية بيد الرئيس المنتخب لفترة خمس سنوات، ولا يجوز انتخابه لأكثر من ولايتين، إذ يقوم بتعيين رئيس الوزراء وأعضاء وزارته، والسلطة التشريعية بيد المجلس الوطني الذي يتكون من 147 عضوا ينتخبهم الشعب لمدة 5 سنوات، أما السلطة القضائية فتشرف عليها المحكمة العليا للبلاد(6). وقد شهدت البلاد انتقال زمام الحكم بين خمسة رؤساء منذ الاستقلال عن فرنسا عام 1960 - أضافة إلى المرحلة الانتقالية التي تمر بها مالي- وهم على الترتيب التالي:

.1موديبو كايتا ما بين 22 سبتمبر1960 - 19 نوفمبر 1968 أُطيح به بانقلاب عسكري من قبل الملازم موسى تراوري، وامتاز حكم موديبو بتأسيس نظام الحزب الواحد ذي الميول الاشتراكية والدكتاتورية.

.2موسى تراوري من(19 نوفمبر1968 - 26 مارس1991) أطيح به بانقلاب عسكري من طرف الكولونيل أمادو توماني توري.

.3أمادو توماني توري: رئيس الهيئة الانتقالية (26 مارس1991 - 8 يونيو 1992) وكان من مزايا حكمه أنه نظم انتخابات رئاسية ديمقراطية بعد سنة فقط فاز فيها المعارض ألفا عمر كوناري.

.4ألفا عمر كوناري: انتخب في 8 جوان 1992، وأُعيد انتخابه لفترة ثانية في مايو 1997 - يونيو 2002 وترأس البلاد لفترتين متتاليتين حسب ما يسمح به الدستور حيث عمل على محاربة الفساد وتحقيق الإصلاح السياسي والاقتصادي،

.5أمادو توماني توري منذ 8 يونيو 2002، وأعيد انتخابه سنة 2007(*)، أطيح به بانقلاب عسكري بقيادة الكابتن أمادو سانوغو في 22 مارس 2012.

.6ديانكوندا تراوري يقود الحكومة الانتقالية منذ أبريل 2012، رئيس البرلمان السابق.

وتنقسم مالي إلى ثمانية أقاليم من أجل تسهيل الحكم المحلي، بجانب مقاطعة باماكو. وتقوم الحكومة الوطنية في مالي بتعيين معظم الحكام المحليين في الأقاليم. وتعتبر المحكمة العليا أعلى سلطة قضائية في مالي، بجانب المحكمة الدستورية والعديد من المحاكم الصغرى.

وهنا لا بد أن نبين أن ما يميز النظام القانوني في مالي أنه مستمد من النظام القانوني المدني الفرنسي الدولة المستعمرة لها سابقًا، إذْ تجرى مراجعة القوانين قضائيا في المحكمة الدستورية والتي تأسست رسميا في التاسع من مارس 1994م.

وفيما يخص القوى السياسية فقد بلغ عدد الأحزاب في مالي91 حزبا منها 51 حزبا فاعلا ومؤهلا سياسيا تتلقى الدعم من السلطات المالية.

شهدت البلاد سنة 1991م إرساء لديموقراطية بعد الانقلاب الذي قاده أمادو توماني توري ضد النظام المتسلط لموسى تراوري، ومع ذلك فإن هناك ضعف حول المشاركة في الانتخابات,.

وفي ظل هذا الوضع للنظام السياسي المالي، ووفقا للعلاقات المتميزة للدولة الفرنسية مع الأنظمة الحاكمة في الدولة المالية الموالية لها، تترسخت عقيدة سياسية وأمنية، لدى صناع ومتخذي القرارات والسياسات في الحكومة الفرنسية، بأهمية الحفاظ على تلك الأنظمة، ومن ثم فإن أية تغييرات يمكن أن تطرأ على الواقع السياسي للدولة المالية، ويتعارض مع أهدافها ومصالحها، يحتم عليها التحرك والتدخل السريع والعاجل لاستعادة الأوضاع، والحيلولة دون حدوث تغييرات سياسية يمكن أن يكون لها تأثير مباشر أو غير مباشر على منظومة المصالح الفرنسية .

المبحث الثاني: الأوضاع الأمنية وأبرز التنظيمات الإرهابية والانفصالية

إن الأوضاع الأمنية في مالي تعتبر معقدة إلى أبعد الحدود نظرا لكثرة التيارات الجهادية والحركات الانفصالية إضافة إلى تعدد اللاعبين في الصراع الدائر هناك ما يجعل البلاد أكثر عرضة للتمزق.

تاريخيا يتمثل طرفي النزاع المسلح في مالي بين فريقين مختلفين : احدهما يمثل الجنوب الذي يسيطر على مقاليد السلطة وإدارة الدولة ، والأخر يمثل الشمال الذي يمثل أربع حركات مسلحة هي (الأزواد - تنظيم القاعدة في بلاد المغرب العربي - حركة الجهاد والتوحيد - أنصار الدين). يتمثل هذا الصراع في حالة الاقتتال ذات الطابع العرقي فقد قام سكان الشمال بأول تمرد ضد الممارسات والتصفيات العرقية في هذا البلد منذ عام 1963 أي بعد عامين من استقلال البلاد فيما قامت الحكومة الماليةبرد فعل عنيف تمثل في تصفية كل المتمردين وإبادة الكثير من السكان المدنيين من القبائل العربية في هذا الجزء الشمالي ومنذ ذلك الوقت استمرت دوامة العنف والنزاع بين الحكومات المتعاقبة في العاصمة بامكو وبين سكان المناطق الشمالية.

ومع أن النزاع المسلح في مالي كان موجودا منذ الاستقلال عبر حركات تطالب الانفصال منذ عقود إلا أن موقع مالي الجغرافي القريب من الجزائر أدى بتمدد الحركات الجهادية إلى مالي غير أن شرارة الصراع الحالي بدأ مع سقوط نظام معمر القذافي في ليبيا 2011 حيث استفادت الحركات الجهادية من الفراغ الأمني في ليبيا المضطربة لتجد أرضية مناسبة لتعزيز قدراتها العسكرية في مالي كما شرع المئات من المسلحين الطوارق ممن كانوا يقاتلون في صفوف قوات القذافي حتى سقوطها في العودة إلى مواطنهم في النيجر ومالي وبرفقتهم سيارات عسكرية وأسلحة متطورة.

ويمكن تقسيم الحركات المسلحة في مالي إلى قسمين يمثل أحدهما فصائل تحارب من أجل الاستقلال بينما تمثل المجموعة الأخرى الحركات الإرهابية العابر للحدود -:

أولا: الحركة الوطنية لتحرير أزواد

تعتبر هذه الحركة من بين اقدم الحركات المسلحة التي يقودها الطوارق للانفصال عن شمال مالي وتكوين دولة للشعب الأزوادي. وهي حركة علمانية ذات طابع محلي لكنها لديها علاقات اقليمية وطيدة بالبلدان المجاورة خاصة في الجزائر وليبيا .

لكن الحركة الانفصالية سرعان ما انقسمت على نفسها في التسعينات لأسباب عقدية أو قبلية محضة، وإن نجحت في فرض نفسها كشريك سياسي فاعل في اتفاق تمنراست لسنة 1991 مع الحكومة المالية تحت رعاية جزائرية.

وأفضى نفس الاتفاق إلى توقيع الميثاق الوطني لسنة 1992 مع الحكومة المالية والذي قبلت بموجبه منح صلاحيات محلية موسعة لأقاليم الشمال ووضع خطة تنموية خاصة بها، ودمج الطوارق في المنظومة الإدارية والعسكرية والأمنية للدولة المالية. إلا أن ذلك لم يضع حدا للنزاع، حيث عاد التمرد للواجهة بين عامي 94-95 ثم في مايو/أيار 2006 قبل أن تتدخل الجزائر مجددا لاحتضان صلح سمي باتفاق الجزائر وُقِّع في 4 يوليو/تموز 2006.

استفادت الحركة الوطنية لتحرير أزواد من ضعف الحكومة في مالي والأسلحة التي جمعتها من ليبيا بعد انهيار نظام معمر القذافي، وبالتالي فسرعان ما انتقلت من مرحلة الضعف إلى النصر عبر استيلائها على شمال مالي بمعاونة من مختلف الجماعات الإسلامية المتطرفة، مما أدي إلى حرب دامية بينها وبين الجيش المالي كان من نتائجها هزيمة الجيش ومن ثم وقوع انقلاب عسكري في العاصمة باماكو نفذه جنود بالجيش أطاحوا بالرئيس "آمادو توماني تورى" متهين حكومته بالعجز عن مواجهة تلك الجماعات.

في نشوة انتصاراتها الخاطفة أمام الجيش المالي المنهار، سارعت الحركة الوطنية لتحرير أزواد إلى إعلان استقلال إقليم أزواد من جانب واحد في السادس من إبريل/نيسان 2012، متخذة من مدينة "غاو" عاصمة للدولة الوليدة، كما قامت بتسمية

مجلس انتقالي يضم 28 عضوا عُهد إليه بالتسيير المؤقت للأمور تحت رئاسة بلال آغ الشريف المنتسب لقبيلة الإيفوقاس والمقرب من بوركينا فاسو وبعضوية العقيد آغ ناجم، الضابط السابق في كتائب القذافي، كوزير للدفاع.

لكن الحركة وجدت نفسها في عزلة دولية كبيرة حيث لم تعترف بها أية دولة في العالم، نظرا للعديد من الاعتبارات والتي من بينها أن الطوارق لا يشكلون أكثر من 10% من سكان الإقليم الذي يتقاسمونه مع مجموعات سكانية أخرى كالسونغاي والفلان والعرب؛ إضافة إلى أن الطرح الذي قدمته قيادة الحركة عن مشروع دولتهم أثار الكثير من المخاوف والتحفظات لدى المجموعات الأخرى، بما فيها العرب، والذين يرون في أن جمهورية أزواد مشروع دولة طارقية الثقافة والتوجه وبربرية "الهوية". كما أن الاتهامات المتواترة من قبل منظمات إنسانية محايدة ضد مقاتلي الحركة بارتكاب فظاعات وانتهاكات صارخة لحقوق الإنسان في الشمال المالي ضد المنحدرين من القوميات الأخرى لم تكن لتخدم صورة المشروع السياسي الأزوادي .

وبشكل غير متوقع تحالف الإسلاميون المتشددون مع الحركة الوطنية لتحرير أزواد، لكن سرعان انقبلوا الاسلامييون على الأزواديين، بعدما اتضح للجهاديين بأن أهداف الحركة التي تسعى إلى استقلال شمال مالي أو "أزواد". تشتبك مع مشروعهم الجهادي العابر للحدود.

ثانيا: الحركات الجهادية

1- حركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا

إحدى أهم الحركات المسلحة التي تنشط بالمناطق الشمالية، وهي حركة منبثقة عن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي ويقودها (محمد ولد نويمر)، ومعظم عناصرها من العرب. تدعو الحركة إلى الجهاد في غرب أفريقيا، وتتمركز سيطرتها في مدينة (قاو) الواقعة على نهر النيجر في شمال شرق مالي، وكانت "التوحيد والجهاد" تتقاسم السيطرة على المدينة مع "الحركة الوطنية لتحرير أزواد" بعد طرد الجيش المالي منها، وقبل أن تطرد ـ فيما بعد ـ عناصر الحركة الأزوادية على خلفية صراع بين الطرفين استمر نحو شهرين. وبينما باتت الحركة تسيطر على عدد متزايد من مدن الشمال أعلنت تطبيق الشريعة الإسلامية فيها، فإنها ظلت تؤكد أنهم لا يهدفون إلى الوصول للعاصمة "باماكو."

وبفضل ما يتوفر لديها من موارد مالية، وما تملكه من روابط قبلية، وما لها من حضور ميداني، استطاعت حركة "التوحيد والجهاد" طرد جميع مناوئيها الطوارق من مدينة اسونغو بعدما ألحقت بهم هزيمة كبرى في 27 حزيران/يونيو في مدينة قاو، إحدى المدن الثلاث الكبرى في شمال مالي.

2- كتيبة المرابطين

تمثل "كتيبة المرابطين" في مالي خليطا من المقاتلين المنتمين لجماعة "التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا"، و"كتيبة الملثمين" الذي يترأسها مختار بلمختار، المعروف بـ"الأعور"، وهما الجماعتان اللتان أعلنتا أخيرا الاندماج، وأطلقا على نفسهما اسم "كتيبة المرابطون"، بعد قرار فرنسا تقديم الدعم الماد واللوجستي لإنهاء سيطرة المسلحين على شمال مالي.

3- حركة التوحيد والجهاد

تنظيم جهادي انشق عن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي ويضم بين صفوفه اغلبية من المقاتلين الجزائريين والموريتانيين والطوارق العرب. يعتبر من أكثر التنظيمات المقاتلة ذات الطابع السري وله امتدادات في دول الجوار حيث نفذ عدة عمليات في الجزائر وموريتانيا و يعتقد أنه ذو علاقة بتنظيم بوكو حرام الذي ينشط في نيجيريا وبوركينافاسو. وقد تمكن مقاتلو هذا الفصيل من السيطرة على مدينة غاو والتحصن فيها الى غاية بدء العمليات الجوية الفرنسية .

4- حركة أنصار الدين

"أنصار الدين"، جماعة إسلامية مسلحة، ذات توجه سلفي، تسعى إلى تطبيق الشريعة الإسلامية على كامل التراب المالي، لكن لا تطالب باستقلال شمال البلاد على عكس حركة "تحرير أزواد" العلمانية التي تسعى إلى انفصال الشمال لإقامة دولة أزواد.

تعتبر أنصار الدين هي أكبر الجماعات في شمال مالي وأهمها، يمكن اعتبارها بمثابة حركة طالبان في أفغانستان نظرا لأنها حركة محلية معظم قياداتها ومقاتليها من أبناء مالي، ويقال إن تفوق "أنصار الدين" العسكري والمكانة الخاصة التي يحظى بها التنظيم تعود في جانب كبير منها إلى تحالفه مع تنظيم القاعدة الذي أمدَّه بالمال والرجال حتى بات يحظى بأقوى حضور ميداني بين التنظيمات المتشددة في المنطقة.

تمكنت أنصار الدين من بسط سيطرتها بشكل كامل على مدينة تمبكتو الأثرية، شمال غرب مالي، وفي هذه المدينة الكبيرة عملت الجماعة السلفية على هدم أضرحة الصوفية والعتبات الدينية ـ التي أدرجتها اليونسكو على لائحة التراث العالمي عام 1988 ـ وهو ما لاقى ردود فعل شديدة على المستوى الدولي ولدى منظمة اليونسكو.

5- أنصار الشريعة

يقيم أصحاب هذا التنظيم بمدينة غاو وهي أكبر مدن الشمال المالي ، وينحدر أغلب قادة الجماعة من قبيلة «البرابيش» المنتشرة في منطقة تمبكتو، والتي تجمع بعض عائلاتها علاقة مصاهرة مع عناصر بـ"القاعدة ."

آفاق الاستقرار الأمني في مالي

مع تصاعد قوة الحركات الجهادية والانفصالية فكان لا بد من تدخل فرنسي حفاظا على مصالحها تحت عملية "سرفال" بدعم من الأمم المتحدة، ويبدو أن التدخل نجح إلى حد كبير على أكثر من صعيد منها-:

1- إبعاد التنظيمات الجهادية عن الشمال وتشتيت شملها، مع أن الخلايا الجهادية لا تزال تنشط في المنطقة وتقوم بعمليات عسكرية من حين لآخر على الرغم من أن القوات الفرنسية نجحت في اغتيال عدد من القيادات الجهادية البارزة عبر عمليات نوعية للقوات الخاصة والطائرات من دون طيار إلا أن سيناريو استمرار العنف قد يكون مرشحا .

2- في ظل تزايد عدد الحركات الجهادية والتي قد تمثل مشكلة حقيقية لكل من الحكومة المالية والمتمردين الطوارق أدراك الطرفان (الحكومة والمتمردين الطوارق) من أهمية تقديم تنازلات للوصول إلى حل نهائي لهذا الصراع وهو ما أدى إلى إطلاق مفاوضات برعاية الأمم المتحدة ودول الاتحاد الإفريقي بين بامكو والشمال المتمثل في (الازواد) أنتهت أخيرا الاتفاق على إخراج تنظيم القاعدة والجماعات التكفيرية الأخرى من مناطق شمال عن طريق التعاون الفرنسي والمالي من جهة ، وجبهة الازواد من جهة أخرى، واشراك الشمال في إدارة الدولة..

وعلى الرغم من أن الجانبان وقعا اتفاقا على إنشاء مجالس محلية بصلاحيات واسعة ومنتخبة بالاقتراع العام والمباشر، وضم أعداد كبيرة من الطوارق في الأجهزة الأمنية في البلاد برعاية جزائيرية في يونيو الماضي إلا أن الاتفاق لم يعد كفيلا لانهاء الصراع وذلك لعدة أسباب -:

- لا ينص -كما كان يطالب الطوارق-،على منح استقلال ذاتي أو نظام فيدرالي للشمال المالي.

- هناك مخاوف حول مدى التزام المقاتلين الطوارق والعرب في الميدان باحترام الهدنة وترك خيار السلاح بعد أن قاتلوا لسنوات من أجل استقلال الشمال أو على الأقل انتزاع حكم ذاتي واسع في ظل فيدرالية مالية .

- الخوف من تمرد القواعد المقاتلة على قيادات الحركة التي وقّعت على الاتفاق وحدوث انشقاقات في داخلها لكون العلاقات متشعبة ومعقّدة بين المقاتلين الطوارق والعرب الماليين وبين التنظيمات الجهادية الجزائرية التي تنشط في المنطقة .

- عدم الثقة المترشخ بين الحكومة المالية والحركة يعتبر عاملا آخر يقلل من فعالية الاتفاق ، يتجلى هذا الاتهامات المتبادلة حاليا بين الجانبين حول خرق الاتفاق، مما أدى إلى إعلان حركة "أزواد" في أغسطس الماضي بتعليق مشاركتها في لجنة متابعة اتفاق السلام بالجزائر، إثر اتهامات متبادلة بين الحكومة والطوارق. بعد ما سيطرت مجموعات الموالية (لباماكو) على مدينة أنيفي التي تقع على بعد 120 كلم جنوبي مدينة كيدال والتي تعتبر معقلا للطوارق(

- فرغم اتفاق السلام الموقع فإن مالي تبقى غير مستقرة، وستكون تحت تهديد هجمات المجموعات المتطرفة المرتبطة بالقاعدة، وذلك رغم التدخل الدولي المسلح القائم منذ 2013.م

من جانب آخر فإن بعض الإطراف الدولية لها دورا كبيرا في إطالة عمر هذه النزاع التاريخي بين مكونات هذا البلد، وتعتبر فرنسا التي تحتفظ بقوات وقواعد عسكرية منذ أيام الاستعمار وتعتبرها مناطق نفوذ تتبعها ، فهي المتحكم الرئيس في العجلة الاقتصادية والسياسية العسكرية فيه وبالتالي فان الاستقرار الاجتماعي والسياسي والاقتصادي يهدد وجدودها ودورها فيه وتعتبره أخر ما تبقى لها من مناطق النفوذ العالمي التي فقدتها واحدة تلو الأخرى أمام الامتداد الأمريكي والصيني في المنطقة.

ومما يعقد الأوضاع الأمنية في مالي هو كثر ة وتعدد اللاعبين على مسرح الأحداث بما في ذلك أطرافا خارجية تأتى فرنسا المدعومة من الاتحاد الأوروبى فى مقدمتها وكذلك والولايات المتحدة إضافة إلى مجموعة كبيرة من الجماعات المنتمية لتيار الجهادي والقبائل العربية وأخيرا دول الجوار العربية والأفريقية.

المبحث الثالث: الأوضاع الاقتصادية

المؤشرات الاقتصادية

1. حجم الناتج المحلي الإجمالي لعام 2014م بلغ 13.56 بليون دولار.
2. معدل البطالة: 14.6% وفقا لإحصاءات عام 2013.
3. نسبة السكان تحت خط الفقر: 64%
4. نسبة التضخم: 4.5% وفقا لإحصاءات عام 2012م.

5. إجمال الصادرات: 323 مليون دولار حسب إحصاءات 2013م.

6. الصادرات الرئيسية: الفول السوداني، القطن، الماشية، الحبوب.

7. إجمالي الواردات: 1.858 بليون دولار.

8. الواردات الرئيسية: المكائن ومعدات النقل، النفط، المنسوجات.

9. الديون الخارجية: 2.8 بليون دولار حسب إحصاءات 2002.

10. العملة: الفرنك الأفريقي.

11. الشركاء التجاريون الرئيسيون: بلجيكا، إيطاليا، الولايات المتحدة، الصين، فرنسا.

12. الإنفاق العسكري: 106.3 ملايين دولار وفقا لإحصاءات 2005، تشكل ما نسبته 1.9% من إجمالي الناتج المحلي.

13. الغالبية العظمى من سكان مالي يعملون في مجال الزراعة والرعي وصيد السمك.

14. القوة العاملة: 3.93 ملايين شخص وفقا لإحصاءات عام 2001.

تعتبر مالي هي واحدة من أفقر البلدان في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى،واحتلت المركز 182 من أصل 186 في مؤشر التنمية في العالم وحازت المرتبة 34 من أصل 45 بلدا في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، كما تعتمد على المساعدات الخارجية.

و يشتغل أكثر من ثلاثة أرباع سكان مالي بالزراعة والرعي. ويُنتِج من المحاصيل الغذائية، الدخن والأرز والذرة الرفيعة ومحاصيل غذائية أخرى تشمل المنيهوت (الكاسافا) والذرة الشامية واليام. أما أهم المحاصيل النقدية فهي القطن وقصب السكر، كما يعتبر صيد الأسماك من الأنشطة الاقتصادية المهمة، ومعظم الإنتاج يكون من أسماك الشبّوط والسلور والأسماك النهرية. وتأتي معظم الثروة السمكية من نهر باني ونهر النيجر وبحيرة دبو.

وتتوفر فيها أيضا معادن البوكسيت والنحاس والذهب وخام الحديد والمنجنيز والفوسفات والملح واليورانيوم حيث يعد استخراج الملح أكبر إنتاج معدني في مالي بجانب استخراج متوسط من الذهب.

تعتبر صناعة النسيج والمواد الغذائية والمنتجات الجلدية من أهم النشاطات الصناعية بالبلاد. فتمتلك الحكومة كل المصانع الكبيرة، ولكنها تعمل على تشجيع زيادة الاستثمارات الفردية. وقد تم تشييد معظم المصانع الكبرى بفضل المساعدات الخارجية مثل مصانع الاسمنت والسكر والتعليب والنسيج.

وتواجه جمهورية مالي العديد من المشكلات الاقتصادية -:

1- يَعتمد القطر على الزراعة في حين أن خُمس أراضيه فقط تعتبر أرضا خصبة وصالحة للإنتاج، يواجه الإنتاج الزراعي بمخاطر تذبذب الأمطار التي قد تصل إلى ما دون المتوسط، هذا بجانب أن المراعى الطبيعي قد ينحسر كثيرا في

بعض الأحيان. ولقد تعرضت الحياة النباتية في إقليم السهل في فترة السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين إلى سنوات جفاف أدت إلى تدمير مساحات واسعة من الغطاء النباتي وإلى موت ملايين الأبقار والأغنام والماعز .

2- تدني أسعار القطن وزيادة أسعار البترول في السوق العالمية تساهم في تدهور الأوضاع الاقتصادية في البلاد.

3- من جهة أخرى ما زال الإقتصاد المالي يعتمد ـ حتى الآن وبشكل كبير على المعونات والدعم الخارجي.

4- أعتبر البطالة من أكثر التحديات التي تواجهه الحكومة المالية في سعيها لتحقيق أهداف التنمية الشاملة في البلاد.، وانتشار الأمية وتدني مستوى التعليم خاصة التعليم التقني والمهني.

5- فشل برامج الحكومة حول تحقيق التنمية وعجزها في توليد فرص العمل، وغياب رؤية وتخطيط اقتصادي ممنهج في تطبيق سياسات الانفتاح الاقتصادي في ظل الأوضاع السياسية والأمنية المتقلبة في البلاد.

6- على الرغم من أن التعدين في مالي يمكن أن سياهم في الحد من الفقر من خلال سياسات حكومية شفافة في استخدام عائدات هذا القطاع بشكل جيد،إلا أن الفساد الكبير في داخل الحوكومة أدى إلى عدم تأثير عائدات القطاع على حياة المواطين .

7- يعتبر الاستثمار الأجنبي مصدرا هاما للإيرادات، وقد قامت الحكومة المالية جهودا جبارة لجذب المستثمرين عبر اعتماد قانون الاستثمار الذي يوفر مناخا مناسبا للمستثمرين، ومع ذلك فإن هذا القطاع ما زال ضعيفا نظرا لتخوف المسمتثمرين من الأوضاع الأمنية في البلاد من جهة وضعف الموارد البشرية المؤهلة.

المراجع:

1. [1] انظر بيانات البنك الدولي www.worldbank.org/en/country/mali
2. Mali crisis: Key players, BBC Arabic12 March 2013[1]
3. http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2013/01/130116_mali_groups.shtml
4. [1] عبد الله ممادو باه، آفاق الوضع الأمني والسياسي في شمال مالي، مركز الجزيرة للدراسات 29 أغسطس 2012 http://studies.aljazeera.net/reports/2012/08/20128298334842439.htm
5. [1] في مالي مواجهة بين الاستعمار الجديد و الإسلاميين .. والخاسر هو الشعب 20 فبراير 2013 موقع مجلة "قرءآت إفريقية"http://www.qiraatafrican.com/view/?q=1075